

الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

وعلى الأمر الحكومي عدد 697 لسنة 2018 المؤرخ في 3 أوت 2018 المتعلق بضبط نظام تأجير مختلف أصناف الأعوان المدرسين والأعمال الاستثنائية والباحثين غير القارين والباحثين المتعاقدين بالمدرسة الوطنية للإدارة.

قرر ما يلي:

الفصل الأول - ينظم بمعهد القيادة الإدارية حلقة تكوينية بعنوان سنة 2020 تهدف إلى تطوير كفاءات الإطارات الإدارية في مجال التصرف الإداري الحديث.

الفصل 2 - تشتمل الحلقة التكوينية خاصة على محاضرات وملتقيات وورشات عمل.

الفصل 3 - تنتظم الحلقة التكوينية ابتداء من 30 أكتوبر 2020 إلى غاية 29 ديسمبر 2020.

الفصل 4 - تنظم الأنشطة المبرمجة في إطار الحلقة التكوينية المشار إليها أعلاه لفائدة الإطارات الإدارية الذين يشغلون خطة مدير إدارة مركزية أو خطة معادلة لها.

تتولى الوزارات والهيئات المعنية اقتراح مترشحين اثنين (امرأة ورجل وجوبا) وتحدد لجنة فرز الترشيحات المحدثة للغرض القائمة النهائية للمشاركين في الحلقة التكوينية على أساس مبدأ التنافس وباحترام مقاييس الاختيار المعتمدة من قبلها.

وتختتم الحلقة التكوينية بحصول كل دارس عند الاقتضاء على شهادة مشاركة.

الفصل 5 - يضبط برنامج الحلقة التكوينية والإجراءات العملية لتنظيمها ومتابعة سيرها وتقييمها بمقتضى مقرر من مدير المدرسة الوطنية للإدارة بالتنسيق مع المصالح المعنية برئاسة الحكومة.

الفصل 6 - مدير المدرسة الوطنية للإدارة مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 20 أكتوبر 2020.

رئيس الحكومة
هشام مشيشي

بمقتضى أمر رئاسي عدد 113 لسنة 2020 مؤرخ في 22 أكتوبر 2020.

تقبل استقالة السيدة رشيدة النيفر، مستشار أول لدى رئيس الجمهورية، مكلفة بشؤون الإعلام والتواصل، ابتداء من 22 أكتوبر 2020.

رئاسة الحكومة

بمقتضى أمر حكومي عدد 788 لسنة 2020 مؤرخ في 21 أكتوبر 2020.

يسمى السيد نبيل بن حديد، متصرف أول بالمجمع الكيميائي التونسي، مكلفا بأمورية بديوان رئيس الحكومة ابتداء من 8 سبتمبر 2020.

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 20 أكتوبر 2020 يتعلق بتنظيم حلقة تكوينية لفائدة الإطارات الإدارية بمعهد القيادة الإدارية بالمدرسة الوطنية للإدارة بعنوان سنة 2020.

إن رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 44 لسنة 1964 المؤرخ في 3 نوفمبر 1964 المتعلق بإعادة تنظيم المدرسة القومية للإدارة،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 1885 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمدرسة الوطنية للإدارة كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 156 لسنة 2018 المؤرخ في 13 فيفري 2018 وخاصة الفصول 14 (جديد) و16 (جديد) منه،